مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 14 – العدد: 01 (2023)، ص: 1067 - 1082
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

التوجه نحو اقتصاد الحرب في معالجة الأزمات الاقتـصادية في الولايات المتحدة الأمريكية -مقاربة تاريخية-

Orientation towards the war economy in dealing with economic crises in the United States of America - Historical approach-

عبد الحفيـظي ابراهيـم
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، b.abdelhafidi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/09 تاريخ القبول: 2023/05/10 تاريخ النشر: 2023/05/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى استطلاع الكيفية التي تعمل بها بعض البلدان الرأسمالية من اعتماد مباشر على الإنفاق العسكري وعلى اقتصاد الحرب، لتحريك نموها الاقتصادي وتنشيط الدورة الاقتصادية والخروج من حالة الأزمة، محاولين إسقاط ذلك على حالة الاقتصاد الأمريكي باعتباره الاقتصاد الرأسمالي الأعلى إنفاقا على شؤون التسلح والحرب في العالم، ومعتمدين في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك في إطار مقاربة تاريخية تستقصي الوقائع التاريخية وتحللها، وقد توصلنا إلى أهم نتيجة في البحث وهو أن الاقتصاد الامريكي يعتمد بشكل كبير ومباشر على الانفاق العسكري المتزايد باعتباره قاطرة للنمو وقاطرة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحرك دوما آلتها العسكرية في الخارج لحماية اقتصادها في الداخل و دائمة الاعتماد على هذه الاستراتيجية في خروجها من أزماتها الاقتصادية وهو ما انعكس سلبا على العديد من بلدان العالم خصوصا النامية منها، كما حدث في الصومال والعراق وأفغانستان.

كلمات مفتاحية: اقتصاد حرب؛ انفاق عسكري؛ أ مات؛ ولايات متحدة أمريكية.

تصنيف JEL : N42 .F51

Abstract:

This study aims to find out how some capitalist countries operate from a direct dependence on military spending and the war economy, to move their economic growth, revitalize the economic cycle and get out of the state of crisis, trying to apply this to the American economy, as the capitalist economy that spends the most on armaments and war affairs in the world, relying on the descriptive approach and the analytical approach, and we have concluded that the United States' reliance on this strategy reflects negatively on many countries of the world, especially the underdeveloped ones.

Keywords: War economy; Military spending; Crises; united states of America.

JEL Classification: F51، N42

1. مقدمة:

تتجمع في القطاع العسكري الأمريكي كل مظاهر الرأسمالية المعاصرة، فهو مركز تطوير واستخدام آخر كلمة في التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو *تجسيد حي للتداول المضطرد للإنتاج ورأس المال وهيمنة الرأسمالية المالية*، وهو مثال نموذجي للقدرة على التكيف وتصحيح عمل السوق، ومن هنا فهو مهيّأ ليكون محركا للنمو الاقتصادي خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، كما أنه أرقى قطاعات الرأسمالية التي تربط عضويا ما بين الاحتكارات والدولة، بل يمكن اعتباره احتكارا قائما بذاته يضاف إلى الاحتكارات الكبرى.

1.1مشكلة البحث:

سنحاول في هذا العمل أن نجيب على الاشكالية الرئيسية لهذا البحث: ما هي آثار توجه الولايات المتحدة لاستخدام اقتصاد الحرب و الإنفاق العسكري المتزايد في تجاوز أزماتها الاقتصادية ؟

1.2 أسئلة البحث:

ويتفرع عن الاشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تالية:

- ✓ ما هي مفاهيم اقتصاد الحرب والأزمة الاقتصادية؟
- ✓ تاريخيا، هل تستخدم الولايات المتحدة الانفاق العسكري واقتصاد الحرب كوسيلة للخروج من الأزمة؟
- ✓ ما موقف الفكر الاقتصادي من ذلك؟
- ✓ ما تداعيات ذلك على بقية بلدان العالم؟

3.1 هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم ومضمون اقتصاد الحرب وكيف كان يستخدم تاريخيا في البلدان الرأسمالية المتقدمة، باعتبارها تعده وسيلة ناجعة و فعالة اقتصاديا للخروج من ركود الأزمات الاقتصادية، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأعلى إنفاقا على شؤون التسلح في العالم والأكثر ممارسة لهذا النوع من الاقتصاد.

4.1أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال معرفة أهمية الاعتماد على اقتصاد الحرب لدى الولايات المتحدة وذلك في ظل الطبيعة التكرارية للأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، فالنظام الرأسمالي بطبيعته نظام لصيق بالأزمات لا يستطيع أن ينفك منها، لذلك فالولايات المتحدة كثيرا ما تستخدم هذا النوع من الاقتصاد، و هذا يعني أن الحروب الأمريكية لن تتوقف و سوف تبقى في تزايد و استمرار خصوصا في ظل الأوضاع الراهنة المتأزمة في العالم ككل.

5.1فرضيات البحث:

وأمام الاشكالية المقترحة نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الانفاق العسكري المتزايد واقتصاد الحرب باستمرار خلال كل فترات الأزمات الاقتصادية وذلك كوسيلة استراتيجية لتجاوزها؛

✓ تنعكس هذه الوسيلة المنتهجة من قبل الولايات المتحدة سلبا على البلدان الأخرى خصوصا الغنية منها بالموارد والتي هي محل أطماع أمريكية.

6.1منهجية البحث:

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك في إطار مقاربة تاريخية تستقصي الوقائع التاريخية وتحلّلها، باعتبار أن الظواهر المدروسة "الأزمات، اقتصاد الحرب" هي ظواهر متكررة تاريخيا في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وسنركِز بشكل مباشر على الاقتصاد الأمريكيي باعتباره الاقتصاد الرأسمالي الأعلى إنفاقا على شؤون التسلح والحرب في العالم، ولأّنه شكّل القوة الاقتصادية العظمى في العالم لعقود طويلة.

2. مفاهيم عامة عن الأزمة الاقتصادية واقتصاد الحرب:

يتميّز عالم اليوم بتعدد أزماته وتنوعها، فالأزمات أصبحت سمة من سمات العصر الحديث،كما أن عالمنا في اتساع حضاري مضطرد، يمتد ويتطور يوما بعد يوم، وتزداد مصالحه وتتعارض، وعلى قدر اتساع هذه المصالح وتعارضها تزداد أزماته وتتنوع.

1.2 مفهوم الأزمة الاقتصادية:

عُرِّفت **الأزمة الاقتصادية** بأنها: " اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)"[1].

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح **الدورة الاقتصادية: Cycle** بدلا من كلمة **Crise** التي تدل على الأزمة، ويكمن الفرق بين المصطلحين في أنّ الأزمة تدل على اختلال أو اضطراب في مرحلة زمانية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أنّ حدوث الأزمات تُمثل حالة متوقعة الحُصول في النظام الرأسمالي وتُمثل أحد مظاهره الطبيعية وقد عرفها الاقتصاديان "بيرنز"Burns" و"ميشل "Mitchell" بأنها "نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة"[2]

2.2 مفهوم اقتصاد الحرب:

يقوم مفهوم اقتصاد الحرب في الأساس على **"استخدام الميزانية العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"**، مثل التخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية، فحين تبلغ الأزمة ذروتها تنفق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقودا عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الركود وابتداء موجة جديدة من الإنعاش الاقتصادي.[3]

كما أقرَّ "كلود لوشو" Claude Le chaux بثلاث غايات لاقتصاد الحرب: اقتصادية، سياسية وعسكرية[4]، وفي تناولهما للعلاقة بين الاقتصاد وبين القطاع العسكري أكّد "بوروس" "Burrus" و"زيسمان" "Zysman" على استحالة الفصل بين أهداف الأمن الاقتصادي والأمن العسكري، "فالأمن الاقتصادي لأمة ما يخضع لقدرة الدولة على تخصيص الموارد الاقتصادية للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على النظام الدولي ومعاييره".[5]

3.العلاقة التاريخية للقوة الرأسمالية بالحروب:

في عهد الرأسمالية الماركنتالية أو التجارية في القرن السادس عشر، قدم التجاريون أو القوميون مبادئهم وافتراضاتهم التي تُؤكد على وجود علاقة وطيدة بين الرأسمالية وبين الميل إلى التوسع والحرب وغزوِ بلدان وأسواق الآخرين، فأياً كان البلد أو الفرد أو الفترة، يجب أن يسعى الجميع إلى[6]:

*الثروة المادية باعتبارها وسيلة أساسية ومطلقة للقوة سواء من أجل الأمن القومي أو من أجل العدوان.

*القوة العسكرية باعتبارها ضرورة أساسية لحيازة الثروة والاحتفاظ بها.

*أنَّ كلا من الثروة والقوة غايات نهائية ملائمة للسياسات الوطنية،

* ثمة انسجام على المدى الطويل بين هذه الغايات فقد يكون لزاما في ظروف معينة القيام بتضحيات اقتصادية لصالح الأمن العسكري، وبالتالي أيضا لصالح الرفاه في المدى الطويل.

وقد كان لأفكارهم صدًا كبيرا آنذاك في البلدان الأوروبية الغربية، فانطلقت في سباق محموم نحو استعمار العالم القديم واقتسام العالم الجديد فيما بينها، ولمدة قرون متتالية أبيدت شعوب كاملة ومُحيت ثقافات، ونُهبت الثروات باسم التجارة التي كان شعارها في تلك الفترة: "التجارة تتبع العلم""Trade Is fellowing the flags"،[7] وفي دراسة لتاريخ الاقتصاد الرأسمالي قدَّم الاقتصادي الاشتراكي: "جون جوريس" John Joris خلاصة نقده للرأسمالية قائلا "الرأسمالية تحمل الحرب في ذاتها كما تحمل السحابة العاصفة"[8].

وعندما تشكَّلت الولايات المتحدة كبلد رأسمالي من رحم الاستعمار الأوروبي في القرن الثامن عشر، ورثت عن بريطانيا البلد الأم ميلها إلى الحروب التوسعية، وسنجد ذلك جليا وواضحا في إعلان مبدأ "مونرو" عام 1823 والذي جاء فيه "أنَّ الولايات المتحدة صاحبة الحق الشرعي الوحيدة في التصرف في كل أراضي الأمريكتين"، وبموجبه قامت الولايات المتحدة بـ: 102 حالة تدخل عسكري في القارتين الأمريكيتين في أقل من قرن واحد:(1895-1798)[9] ، وعلى مدار القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين قامت الولايات المتحدة بعشرات الحروب بعيدا عن أراضيها وبمبررات شتى، إلا أن الجانب الاقتصادي لا يخفى في كل هذه الحروب، ومنذ سنة 1993، أقامت الولايات المتحدة إستراتيجيتها للأمن الوطني على مبدأ التوسع "L'Agrandissement" القائم على تقوية وتطوير قيمتين أساسيتين: الديمقراطية واقتصاد السوق[10]، بحيث تمَّ التعبير عن ذلك حين قال الرئيس "جورج بوش الأب" في سنة 1990 أنَّ الولايات المتحدة تُشكل مركز الديمقراطية العالمية.

ويقوم مبدأ التوسع في السياسات الخارجية الأمريكية على العناصر التالية [11]:

* تقوية النواة المركزية المُكوِنة لمجموعة الديمقراطيات المطبقة لاقتصاد السوق؛

* توسيع حلقة الديمقراطية واقتصاد السوق في الدول التي تشكل مجالا حيويا ذات مصلحة خاصة؛

* تقليص التهديد الآتي من الدول المعادية للديمقراطية مع تأييد مسارات التحرر

كما كان للمفكرين الاشتراكيين دور كبير في إظهار العلاقة بين الأزمة الاقتصادية أو الدورة الاقتصادية وبين الحرب، ومع أنَّ ماركس وإنجلز لم يصوغا نظرية حول اقتصاد الحرب، إلا أنَّ مُجمل التيار الماركسي يسحب مفهومه حول الصراع الطبقي على المستوى دولي، فهو يجعل من هذا المبدأ تفسيرا للصراعات الدولية مهما كانت طبيعتها، فكل توتر وصراع دولي يعود في أصله إلى التناقضات الأساسية في النظام الرأسمالي الذي يقود حتما إلى الأزمة، فالرأسمالية تؤدي إلى تَّشكُّل فائض القيمة للطبقات الشغيلة على مستوى الداخل، كما تُؤدي أيضا إلى التوسع الخارجي واستغلال الأمم الأقل تصنيعا على مستوى الخارج، وبعبارة أخرى فإنَّ صراع الطبقات والصراع بين الأمم هي من روح الرأسمالية ذاتها[12].

ويُعتبر الاقتصادي الروسي "نيكولاي كوندراسياف" من الأوائل الذين ربطوا بين الأزمة الدورية والصراعات المسلَّحة، وذلك عندما أشار إلى وجود موجات اقتصادية طويلة تمتد خمسين سنة تكون مشتركة لمجمل البلدان الرأسمالية الأوروبية، وتكون هذه الموجات أطوارا من التوسع والانكماش تمتد خمسة وعشرين سنة لكل منهما، وبذلك تكون حالة الحرب أقرب حدوثا في أطوار الانكماش.[13]

وعلى مدار عقود طويلة أسهم مفكرون كبار بآرائهم حول الأزمة الاقتصادية والحرب مثل: أرنولد وينبي، جوزيف شومبيتر، هايمن مينسكي وغيرهم، غير أنَّ الإسهام الحديث قد جاء على يد الاقتصادي الأمريكي "جوشيا غولدشتاين" في كتابه "الدورات الطويلة حرب وازدهار في العصر الحديث" وقد جاء فيه[14]:

* الدورات الاقتصادية هي حقيقة مُلازمة للاقتصاد الرأسمالي الغربي منذ القرن الخامس عشر؛
* أنَّ أطوار التوسع الاقتصادي للموجات التي نظر إليها كوندراسياف لا تكشف لنا الحروب أكثر من أطوار الكساد؛
* أنَّ أطوار الصراعات المُسلَّحة هي أكثر ارتفاعا في أطوار التوسع الاقتصادي منها في أطوار الكساد الاقتصادي؛
* الحروب تُسهم في مُزامنة الأزمات الاقتصادية بين مختلف الاقتصاديات الوطنية؛
* في كل مرة تندلع حرب كبيرة تظهر على المسرح الدولي قوة عظمى مسيطرة لمدة قرن تقريبا.

وتكاد تتجمَّع كل أمثلة الاستخدام الناجح لاقتصاد الحرب في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك بالأساس إلى أنَّها لم تخض حربا على أراضيها مثلما خاضته الدول الأخرى، خاصة في الحربين العالميتين، وذلك بسبب بعدها وتحصن موقعها الجغرافي، وبذلك تتجنَّب دائما دمار الحروب وآثارها، وفيما يلي بعض الأمثلة لأزمات اقتصادية شهدتها الولايات المتحدة، واستخدمت فيها اقتصاد الحرب.

4. الاستراتيجيات الخمس لاقتصاد الحرب وموقف الفكر الاقتصادي من ذلك:

يُعد تأثير الإنفاق العسكري على التطور الاقتصادي وعلى الدورات الاقتصادية للبلدان غير متجانس، بل أحيانا يكون متناقضا في نتائجه بين الدول، ويتوقف التأثير المباشر للمخصصات العسكرية على حجم الجهاز الإنتاجي في البلاد، فإذا كانت في الاقتصاد طاقات إنتاجية كبيرة غير مستغلة، واحتياطات ضخمة من قوة العمل ولا يمكن استخدامها لإنتاج منتجات مدنية، فإنَّ مفعول النفقات العسكرية في هذه الحالة يُماثل تنشيط الطلب الاجتماعي الإجمالي[15] ؛ وبالنسبة للولايات المتحدة التي تعتبر الأعلى إنفاقا عسكريا في العالم فإن الأمر يختلف.

فالولايات المتحدة الأعلى انفاقا على شؤون التسلح والحرب عالميا تعتمد استراتيجية خماسية للخروج من أزماتها الاقتصادية مكونة مما يلي:

1.4.استراتيجية حروب الآخرين:

هذه النظرية أو الإستراتيجية هي ما طبَّقته الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية من خلال ما يسمى بـ: "إستراتيجية حروب الآخرين" والتي مقتضاها أن الحرب تُحمّي من النشاط الاقتصادي للدول غير المتحاربة (منتجة للسلاح ومصدرة للسلع)، أو تلك التي تخوض حربا بعيدا عن أراضيها[16] ، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت تمول أوروبا بالمنتجات اللازمة وفي نفس الوقت كانت تخوض الحرب العالمية بعيدا عن أراضيها، وبنفس المنطق سعت الدول الأوروبية للاستفادة من هذه الإستراتيجية من خلال الدول حديثة الاستقلال، التي سوف تتجه لبناء جيوشها الوطنية وبالتالي ستعتمد عليها في إمدادها بالسلاح ومختلف منتجات الصناعة العسكرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت الدول الأوروبية برسم حدود مستعمراتها السابقة في كل من إفريقيا وآسيا بشكل يجعلها قنبلة على وشك الانفجار في أيَّة لحظة، وهو ما يجعل حاجة هذه الدول ملحَّة إلى تخصيص مبالغ طائلة للدفاع خاصة مع التطور السريع للأسلحة، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تصنيع الأسلحة والذخائر بنفسها، أي أنها ستظل تابعة لسوق السلاح العالمي المُحتكر من طرف الدول المتقدمة فقط.

ونتيجة لهذه الإستراتيجية الخطيرة والمُهددة للأمن القومي، خاصة في البلدان النامية، فقد ترتَّب عنها توجه عالمي متزايد نحو الإنفاق العسكري، سواء على شراء السلاح أو تصنيعه، نذكر من ذلك بعض الأمثلة والشواهد الدَّالة[17]:

- ✓ بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 2.1 تريليون دولار في عام 2021، وهو العام السابع على التوالي لزيادة الإنفاق العسكري العالمي؛
- ✓ يُمثل الإنفاق العسكري في العالم حاليا 2.5 % من الناتج المحلي العالمي أو ما يعادل 217 دولار لكل فرد؛
- ✓ يتم إنتاج 16 مليار وحدة ذخيرة كل عام، أي بمعدل رصاصتين لكل شخص على وجه المعمورة؛
- ✓ تبلغ الخسائر الاقتصادية بسبب الحروب في إفريقيا وحدها حوالي 15 مليار دولار كل سنة؛
- ✓ يتلقى ما يزيد عن نصف مليون شخص في العالم في المتوسط حتفهم كل سنة بسبب الحروب التقليدية؛
- ✓ الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مسئولة وحدها عن 88 % من صادرات الأسلحة التقليدية في العالم؛
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة لوحدها عن 40% بـ: 800 مليار دولار عام 2021، تليها الصين بـ: 14 % أي 293 مليار دولار.

وبهذه الإستراتيجية تضمن الدول المتقدمة سوق السلاح والصناعة العسكرية مزدهرا، كما تضمن تبعية الدول النامية لها في مجال التنمية بسبب انخراطها في سباق التسلح مع ارتفاع تكاليفه.

2.4.استهلاك وتدمير فائض الإنتاج أثناء الركود

لم يكن تجاوز الدولة لآليات السوق فقط هو الذي جعل اقتصاد الحرب ناجحا، فقد لعب كل من صافي الفاقد من إنتاج الأسلحة والدمار الناتج عن الحرب دورهما وكان لهما نفس الأثر على النظام مثل تدمير رأس المال الذي يحدث أثناء الأزمات، فقد قلَّلا من الثروات المتاحة للاستثمار في الصناعات الإنتاجية ومعها قَلَّ اتجاه الاستثمار نحو النمو أسرع من نمو قوة العمل، وقد كان الماركسي الألماني "جروسمان" أول من لاحظ ذلك عندما كتب في عشرينيات القرن الماضي **"إن التدمير والفاقد الناتج من الحرب يُعدان وسيلة للتخفيف من الانهيار القائم للرأسمالية مما يخلف مساحة تنفس من أجل تراكم رأس المال".**[18]

إنَّ الحرب وتدمير قيمة رأس المال المرتبط بها يُضعف انهيار الرأسمالية ويوفر بالضرورة حافزا جيدا لتراكم رأس المال، وبالرغم من أن الحرب تسمح لبعض كبار الرأسماليين والأفراد بزيادة ممتلكاتهم بشكل هائل فإنَّ أثرها على النظام ككل هو **"تدمير القمم"** و**"إبطاء التراكم"** وبالتالي لا تزداد معدلات الاستثمار بمعدلات أسرع من قوة العمل، وذلك في مقابل توقف انخفاض معدلات الربح،[19] وقد تم تطوير نفس الرؤية في الأربعينيات والخمسينيات والستينات من قبل "أوكس دوفانس"و"مايك كيدرون"، وقد كتبا "إن إنتاج السلاح يُبطئ من المعدل الذي يحدث به تراكم رأس المال وهو ينتج أيضا الفرصة لنمو الاستثمار بسلاسة دون الانتهاء إلى حالة الركود والأزمات المتكررة"، إنَّ اقتصاد الحرب مقارنة باقتصاد السلم يشبه سباق السلحفاة مقارنة بالأرنب البري في القصة الشهيرة "معضلة إيسوب"، في البداية يسير التراكم في اقتصاد الحرب أبطأ من اقتصاد السلم لأن الثروات الكثيرة كان يمكن استثمارها في صورة إنتاجية بدلا من تضييعها على الإنفاق العسكري ولكن لهذا السبب الذات لا يتحتم على اقتصاد الحرب أن يتوقف لكي يلتقط أنفاسه عبر الأزمة، وبالتالي يلحق اقتصاد الحرب باقتصاد السلم[20] وقد اتضحت هذه الفكرة في سنوات الحرب الباردة بين أواخر الأربعينيات ومنتصف السبعينات حيث توقع المراقبون الاقتصاديون أن يشهد العالم تكرارا لأزمات سنوات مابين الحربين، ولم يحدث ذلك لأن الإنفاق العسكري استمر في الارتفاع بمعدلات أعلى كثيرا عمَّا عرفه في وقت السلم، فارتفع في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا من 1% من الناتج الخام في الثلاثينيات إلى4.9% في عام 1947، ثم إلى 11% عام 1954 ثم أكثر من 15%

في نهاية الخمسينات، وفي الستينات عاود الإنفاق العسكري الأمريكي الانخفاض إلى حدود 8% و9 % لكنه كان ما يزال مساويا لإجمالي الاستثمار في الصناعة المدنية.[21]

3.4.دعم النمو الاقتصادي:

أكَّد الكثير من المفكرين الاقتصاديين على العلاقة التي تربط بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية فبحسب "كارل دويتش" "Karl Deutsch" فإنَّ "القوة هي وسيلة وغاية معا، فهي وسيلة الحصول على أشياء ذات قيمة،و الرغبة في الحصول على أية قيمة تعني الرغبة في استعمال القوة للحصول عليها، والدول تنفق قوتها على قيم يترتب عنها مزيدا من القوة ففي هذه الحالة ينظر للقوة على أنها وسيلة لتحقيق غاية الدولة من جهة، وإضافة القوة وتنميتها من جهة أخرى"، كما نجد أيضا قولا مشابها لـ:"بول أبرام" و "بول سويزي" "sweezy Paul" & "Abram Paul" حيث ذكرا أنَّ الاقتصاد الرأسمالي يعتمد في الأساس على الإنفاق العسكري واقتصاد الحرب ودليل ذلك أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية بدون الحرب ستدخل في ارتداد سريع إلى ما حدث في الثلاثينيات من ركود وتدهور وقد ظهرت هذه الأطروحة في كتابيهما عام 1966 [22].

كذلك ما حدث للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية فالنفقات العسكرية قد حولت ملايين الناس إلى قوى عاملة، كما أنَّ الحرب أعادت صناعات مثل: السيارات، الصلب ،المطاط ،المواصلات والمناجم إلى الحياة مرة أخرى، وبذلك تكون الحرب قد أنعشت الصناعة في الدول الرأسمالية سواء كانت فاشية مثل ألمانيا أو ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، أما "جيمس شلنجر" فقد طرح نظرية الإنفاق العسكري في نهاية الستينات وبين أنه لا ينبغي للدولة أن تضع قيودا مصطنعة على الإنفاق العسكري وإنما تحدد المستوى اللازم من هذا الإنفاق أولا ثم توجه له مصادر التمويل اللازمة بدلا من أن تسمح للإنفاق العسكري بأن يتقهقر بفعل مقاومة دافعي الضرائب والفجوة المالية التي يمكن أن تنشأ عن ذلك يجب أن تُسوَّى بالدين العام.[23]

كما يتفق كل من "كينيت غالبرايث" و"بول كينيدي" و"أولستر ثارو" على أن الصلة بين القطاعات الاقتصادية والعسكرية تلعب دورا أساسيا بالنسبة لقوة الاقتصاديات الوطنية، ويصرح "جون بول هيبرت" **"أن البلدان التي تدرك رهانات اقتصاد الحرب هي التي تحتل اليوم مكانة جيدة في التنافس الاقتصادي الدولي"**[24]،بل هناك من الاقتصاديين من بالغ كثيرا في دور اقتصاد الحرب حين ربط بين النمو والتقدم الاقتصادي في منطقة ما، وبين وجود الجنود الأمريكيين بها، ودلل على رأيه بالأرقام والشواهد، ونجد ذلك في أطروحة "جويل كريتزمان" "Joël Kurtzman" في كتابه "موت النقود".[25]

4.4.التأثير المتزايد للتكنولوجيات العسكرية في التكنولوجيا المدنية:

يرى "روبير ميرتون" "ROBERT MERTON" أنَّ القطاع العسكري قد مارس دائما تأثيرا خارجيا معتبرا على تطور العلوم والتكنولوجيا، فقد أثبتت أطروحات "غاليلي" بفضل التطبيقات العملية لنظرية القذائف اللازمة للجيش ومن "ديكارت"إلى "بابان""Papin"و"نيوتن" و"برلوني""Bernouilli"و "أولور""Euler" أو"لايبنيتز" "Leibnitz" كل هؤلاء العلماء والمخترعين كانت المشاكل التي أثارها الفن العسكري سببا في تأكيد نظرياتهم وظهور اكتشافاتهم العلمية.[26]

هذا الدور مازالت تقوم به شركات الصناعة العسكرية، فالشركة العسكرية الأمريكية "روكهيل مارتن" استطاعت وحدها أن تخرج إلى الوجود ثلاثين ألف منتج ثانوي وهو ما تفرَّع من اشتغالها حوالي ثلاثين سنة في برامج الفضاء[27]،كما أنَّ المركب العسكري الصناعي الأمريكي قد أنشأ مصانع وطنية للتفكير حول مشاكل الأمن الوطني مثل مجمع "Rand Corporation" حيث بقيت هذه المجموعة خارج الجامعة حتى تستطيع معالجة المعلومات السرية دون الرجوع إلى المعايير البيروقراطية الحكومية وفي هذا السياق طور الباحث "فون نيومان" "Von Neumen" مختلف مراحل وضع الحواسيب.

وحاليا فإنَّ مصانع تفكير عسكرية أخرى وجامعات مثل: جامعة "جون هوبكينز" "John Hopkins" أو "جورج تاون" "George Etawn" بواشنطن أو"Brookings Institation" أصبحت تُشكل جماعات تخطيط إستراتيجية تعمل بمساهمتها تحت رقابة القروض الأمريكية.[28]

فالتطور التكنولوجي الذي صاحب الحروب حيث كانت الحكومات مهتمة برعاية الأبحاث العلمية لإنتاج التكنولوجيا التي تحتاجها الحرب، هو ما ساعد في تطوير الاستخدامات المدنية للتكنولوجيا العسكرية مثل اختراع الرادار في الحرب العالمية الثانية ثم استخدامه مدنيا، كذلك تخطيط شبكة السكك الحديدية الأوروبية قد تأثر بشدة بالتخطيط العسكري خاصة بعد استخدام ألمانيا لهذه السكك بكفاءة وانتصارها على فرنسا في حرب عامي: 1870-1871، والأمثلة لا تكاد تنتهي في هذا الجانب ،[29] هذا التأثير العظيم للتكنولوجيا العسكرية على حياة الناس قد جاء من شيئين اثنين هما: حجم المخصصات الهائلة للبحوث العسكرية والعدد الضخم للعاملين في هذا المجال فبنهاية السبعينات مثلا كان هدف ثلث نفقات البحث والتنمية العالمية يُصرف على الحرب، وكان يعمل فيها نصف مليون باحث وعالم ومهندس، 350 ألف منهم ينتمون إلى العالم الرأسمالي فقط.[30]

5.4.ارتفاع تكاليف اقتصاد السلم:

يرى "كينث غالبرايث " "Galbraith" أنَّ التوقف على الإنفاق العسكري أو نزع السلاح بصفة عامة سيصاحبه هبوط في التوترات والصراعات الدولية وهو ما سيخلف آثارا سلبية على الاقتصاد العالمي، ويرى "جاك آتالي" "Jacques Attali" أنَّ حالة الحرب تظهر فيها أقصى تجليات المنافسة الصناعية وخلق الطلب وتشغيل القوى العاملة، فالصراع دائما يسمح بانتعاش الإنتاج وحلول أنماط جديدة من الاستهلاك والعادات الاجتماعية.[31]كما أنَّ صناعة السلاح في البلدان المتقدمة تمثل مصدرا اقتصاديا مهما لمناطق كاملة إن لم تكن لمجموع اقتصادياتها، هذا بالإضافة إلى أن محاولة تدمير فوائضها أو تحويله إلى خطوط إنتاج أخرى أمر مكلف ماديا واجتماعيا، وخاصة فيما يتعلق بعدد الوظائف التي يوفرها بالإضافة إلى صعوبته تكنولوجيا وما قد يتسبب عن ذلك من حوادث وكوارث بيئية سيئة، وبذلك فإنَّه من الطبيعي أن تقاوم هذه الصناعات لكي تظل قائمة، وأن تنتج لأطول فترة ممكنة، وأن تساعدها حكوماتها على تحقيق أهدافها.[32]

5.دراسة تاريخية لأهم الأزمات واستخدامات اقتصاد الحرب في الولايات المتحدة الامريكية :

اعتمادا على الاستراتيجيات الخمس السالفة، والتي تظهر بشكل جلي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها من البلدان الرأسمالية، قامت الولايات المتحدة باستخدام اقتصاد الحرب مرات ومرات في معالجة مختلف أنواع الأزمات الاقتصادية سواء الدورية منها كأزمتي 1929 و1948، والهيكلية التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الأزمات المالية والنقدية كأزمة الدولار 1971 والتي احتوتها الولايات المتحدة عبر "الحرب العربية الاسرائيلية 1973 "(كما ذكره يحي زلوم في كتابه نذر العولمة).

1.5 أزمة 1929 وظهور الكنزية العسكرية الأمريكية:

بعد سنوات الرجاء والرخاء التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصا في فترة العشرينات، ضربت أسوا أزمة اقتصادية عالمية العالم الرأسمالي سنة 1929 مخلّفة كسادا عظيما وبطالة غطّت أغلب دُولِه، واستمرت طوال فترة الثلاثينات على نحو هددت معه بانهيار أركان النظام الرأسمالي ومبادئه، ولم تكن المعالجات الكلاسيكية للأزمة بذات جدوى، بل إنَّ المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك آنذاك لم يعترفوا أصلا بوجود أزمة، فنظام السوق كفؤ في جميع الأحوال بزعمهم، وهو قادر على تصحيح أوضاعه بنفسه[33]، وكان حتما عندئذ أن تعالج الأزمة بغير الأفكار التي سببتها، وصاحب الفكر الجديد هذا هو اللورد "جون ماينرد كينز" (1883-1946)، وهو من مهدت كتاباته لميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل

الحكومي لتعزيز الإنفاق، ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد كنتيجة حتمية لإنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة[34].

كما كانت إسهامات "سيمون كوزنيتس" الإحصائية في نفس الفترة آنذاك دعما هاما لفكر كينز، فكوزنيتس عندما اخترع حسابات الناتج القومي الإجمالي قد أثبت صحة مقولة **"تعاظم حجم العائدات الاقتصادية التي تنجم وقت الحرب عن طريق كسر العمالة الناقصة والإنتاج بكامل الطاقة".**[35]

ففي الفترة مابين (1939-1944) وهي ذروة وقت الحرب، زاد الناتج القومي الأمريكي الإجمالي (بالدولارات الثابتة سنة 1972) من 320 مليار دولار إلى 569 مليار دولار كما انخفضت تقديرات البطالة من 17.2% سنة 1939 إلى 1.2% عام 1944، واتفق الجميع آنذاك أن مردَّ التحسن ذلك يعود إلى ضغط الطلب العام على الاقتصاد، وارتفاع المشتريات الحكومية الفدرالية من السلع والخدمات من 22.8 مليار دولار عام 1939 إلى 269.7 مليار دولار عام 1944،[36] كما تضاعفت أرباح الشركات الأمريكية والبريطانية زمنا لحرب ثلاث مرات عمَّا كانت عليه قبل الحرب، وفي شهر أغسطس من عام 1945 وهو آخر شهور الحرب العالمية حذَّر اقتصاديون أمريكيون عديدون الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، من أنَّ الإلغاء المفاجئ لقسم كبير من العقود العسكرية قد يُحدث انهيارا فوريا في الاقتصاد الأمريكي.[37]

وبفضل الاقتصاد القائم على الحرب، وعلى التنسيق المسبَّق للدولة تمكَّنت الولايات المتحدة الأمريكية من التغلُّب على الأزمة الاقتصادية الكبرى، فازدهر اقتصادها بينما أصيب منافسوها بالضعف الشديد، وعند نهاية الحرب العالمية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نصف ثروة العالم وتتمتع بمكانة من القوة الاقتصادية والعسكرية لم يسبق لها مثيل في التاريخ[38] وإذا كانت الولايات المتحدة دخلت الحرب العالمية الثانية مُختارة وخرجت منها رابحة، فإنَّ الدول الأوروبية واليابان وغيرها من الدول قد دخلت الحرب مُرغمة بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيِّئة التي خلفتها أزمة 1929، بالإضافة إلى معاهدات السلام المُبرمة عقب الحرب العالمية الأولى والتي كانت غير عادلة بحسب الدول المنهزمة مثل ألمانيا، فالأزمة الاقتصادية العالمية قد ساهمت بصورة فعَّالة ومباشرة في هدم وتقويض السلم العالمي آنذاك.

2.5. الأزمة الدورية 1948- 1949 والحرب "الأمريكية الكورية":

بعد سنوات الرخاء لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في هاتين السنتين أزمة اقتصادية دورية عاتية، حيث هبط الإنتاج الصناعي بـ:15%، وأفلست 69000 شركة ،كما انخفضت أرباح الشركات الأمريكية بـ:25%، وازداد المخزون السلعي غير المرغوب فيه بنسبة تتراوح ما بين 12% و14%، وأُتلفت الألوف من الهكتارات المزروعة، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى 3.4 مليون عاطل في يناير 1949، وتُشير مختلف التقارير الرسمية أنَّ الوضع تغيَّر نحو الأفضل، وانتهت الأزمة عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الكورية ما بين 1950-1954،[39] وقد كان مُمكنا لهذه الأزمة أن تتحول إلى أزمة عاتية كالتي حصلت سنة 1929 لولا أن الإنفاق العسكري الأمريكي استمر في الارتفاع من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل الثلاثينات إلى أكثر من10% في أوائل الخمسينات إبَّان الحرب الكورية.[40]

3.5. صدمة نيكسون 1971 وتقوية مركز الدولار الأمريكي بالحروب(أزمة نقدية)

هذا السبب بالذات عامل حسم في السياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 آب عام 1970، من أجل إنقاذ الدولار، والحيلولة دون ظاهرة رفض الدولار في الأسواق المالية الدولية[41] ،أصبحت الولايات المتحدة

الأمريكية حرة في إصدار ما تشاء من دولارات، وقابلة للعجز في ميزانيتها، لأنها لم تعد مطالبة بتحويل الدولار إلى ذهب، بل أمامها بكل بساطة مواصلة تشغيل آلة الطباعة،فنما عرض الدولار بنسبة 3000 % من 1971 إلى 2008 مقابل معدل نمو بلغ 55 % خلال الفترة: 1945-1971،[42]وبالتالي الهيمنة العسكرية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإبقاء تسعير النفط بالدولار تضمن الامتيازات التي تحصل عليها من وراء إبقاء الدولار عملة عالمية، وأهم هذه الامتيازات هو **"توريد رساميل طائلة قادمة من كل أنحاء العالم"** في حين أن ادخار الولايات المتحدة يساوي صفر، أي بالدولار تضمن ازدهارها القائم على إفقار الآخرين، بديهي أنَّ هذه الوضعية الطفيلية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية.[43]

4.5.احتواء أزمة الطاقة بالحروب في الولايات المتحدة الأمريكية(أزمة هيكلية):

بعد نهاية الحرب الباردة وفي بداية التسعينات من القرن العشرين، اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ قوتها العسكرية والسياسية يمكن تحويلها إلى قوة اقتصادية، بصيغة أخرى اعتقدت أنَّه يمكن لسلطتها السياسية والعسكرية مساعدتها لفرض علاقات اقتصادية وتجارية على شركائها التجاريين المُهمين (الاتحاد الأوروبي واليابان) وعلى بلدان العالم، دون تضحيات على مستوى الميزانية،[44]وبذلك توسَّعت الولايات المتحدة الأمريكية في شن الحروب خاصة في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا مُستهدفة السيطرة على أكثر من 60 % من مخزون البترول والغاز الطبيعي في العالم،وقد اعترف كثير من الأكاديميين والساسة الأمريكيين بالأهداف الاقتصادية من وراء هذه الحروب.

فالدول العربية والإسلامية التي تشمل كل من: السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، اليمن، ليبيا، نيجيريا، الجزائر، كازاخستان، أذربيجان، ماليزيا، اندونيسيا وسلطنة بروني، تستحوذ مجتمعة على نسبة تتراوح بين 66،2% إلى 75،9% من احتياطات النفط العالمية، في المقابل لا تكاد تملك الولايات المتحدة نسبة تتجاوز2% [45]، وتستهلك في المقابل لوحدها أكثر من 25% من الإنتاج العالمي، وهي كانت تستورد أكثر من ثلثي احتياجاتها من هذه البلدان، ومن هنا كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال بؤرة اهتمام الإستراتيجية الخارجية الأمريكية، وليس مصادفة أن تصبح هذه المنطقة أرضا مفتوحة للعمليات العسكرية الأمريكية، والأوصاف التي كانت تطلقها الولايات المتحدة على دول المنطقة مثل "محور الشر""الدول المارقة" "الإرهاب الإسلامي""الدول الفاشلة"، هي موجهة إلى عدو يمتلك ثلاثة أرباع احتياطات النفط العالمية[46]، فالولايات المتحدة مرهونة وأسيرة لهيمنتها على النفط الدولي بشكل عام وعلى النفط العربي بشكل خاص لسببين رئيسيين هما:[47]

السبب الأول: لضمان إمدادها الكافي من الوقود والطاقة لأنَّ عصر النفط لم ينته بعد.

السبب الثاني:لإجبار جميع الدول على القبول بالدولار كعملة تسعير في بيع وشراء النفط، وبذلك يصبح النفط عامل دعم رئيسي للدولار الأمريكي ولعمليات مطابع الخزانة الأمريكية.

5.5. أزمة فقاعة الإنترنت 2001 (أزمة مالية) وأحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق 2003:

عندما انفجرت أزمة فقاعة الإنترنت ما بين 10 مارس 2000 ونهاية الربع الأول في 2001، وتهاوت قيمة الأسهم في ناسداك من 6،7 تريليون دولار إلى 3،3 تريليون دولار، وطبقا لمفهوم النظام الرأسمالي الأمريكي فالحرب سواء كانت بفعل تخطيط مسبق أو بشكل عرضي هي من تساعد على الخروج من الأزمة.[48]

جاءت على أعقاب هذه الأزمة أحداث 11سبتمبر 2001، عندها كتب "روبرت بارو" "Robert Baro" أستاذ الاقتصاد في جامعة "هارفارد" والزميل الأعلى في معهد "هورفر" في مجلة "بيزنس ويك" "Week Bisness" بعد أسابيع قليلة من الهجوم "إن استنتاجي الرئيس هو أن الحرب التي تشن حاليا ضد الإرهاب ستكون توسعية، لذا فهي ستسهم في إنعاش الاقتصاد الأمريكي

وانتشاله من حالة التباطؤ"[49]، وعلّق آخر قائلا "في أعقاب هذه الهجمات هناك ازدهار يلوح في الأفق في مجال تجارة الأسلحة"، وفي اليوم الذي أعيد فيه فتح سوق الأوراق المالية عقب الهجوم كانت الشركات التي زادت قيمة أسهمها هي شركات الصناعات العسكرية: "إيثيون"، "كمنيكال سيستمز"، "نورثورب جرومان"، " لوكهيد مارتن"، وكأكبر مورد للسلاح الأمريكي ارتفعت أسهم " لوكهيد مارتن" بنسبة 30%، وخلال ستة أسابيع بعد الاعتداء على برجي المركز التجاري حققت " لوكهيد مارتن" **أكبر صفقة للأسلحة في التاريخ**، عقدا تبلغ قيمته 200 مليار دولار لإنتاج طائرات مقاتلة.

وتترتب عن ذلك إنشاء 32 ألف وظيفة جديدة، وقد جاء لأحد المسئولين في الشركة تعليقا قال فيه "في هذه الأيام ووسط كل الأحداث السيئة، فإنَّ ما تشهده أمريكا من أعمال يُعد أخبارا طيبة" لقد كان تعامل الإدارة الأمريكية مع أحداث 11 سبتمبر يعكس رؤية إمبراطورية واسعة، وقد تخيَّل "بوش الابن" إمكانية تطبيق " نظرية الدومينو" لتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط"، وجرى ذلك بتوسيع الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة،[50] والجدول التالي يبين هيمنة المجمع العسكري الصناعي الأمريكي على الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر وكيف أنهم دفعوا عن عمد الولايات المتحدة لخوض الحرب بسبب المنافع التي يطمعون في تحقيقها:

الجدول رقم (01): هيمنة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي بعد أزمة عام2001.

الشخصية	الوظيفة السابقة	الوظيفة بعد الأزمة
ديك تشيني	الرئيس التنفيذي لشركات هالبيرتون لخدمات النفط	نائب الرئيس الأمريكي
كونداليزا رايس	عضو مجلس إدارة شركة شيفرون تكسيكو النفطية	وزيرة الخارجية ورئيسة مجلس الأمن القومي.
روبرت جاكسون	أحد كبار مسئولي شركة لوكهيد مارتن للأسلحة	رئيس لجنة تحرير العراق وسفير أمريكا في أفغانستان
جورج شولتز	وزير خارجية سابق	عضو مجلس إدارة شركة بكتل النفطية.

المصدر: اعتمادا على كتابي عبد الحي يحي زلوم، أزمة نظام، نذر العولمة.

وبعد عام واحد فقط من غزو العراق سجلت عائدات "هالبيرتون" النفطية ارتفاعا قياسيا بنسبة 80% وقفزت عائدات "بيكتل" بنسبة 135%، وحققت "شيفرون تكساكو" زيادة في الأرباح بنسبة 90%، كما ارتفعت أسهم شركة" لوكهيد مارتن" لصناعة الأسلحة خلال الفترة: 2000-2004 بنسبة 300% [51]، يعني ذلك أنَّ غزو العراق هو الحلقة الأولى في سلسلة حروب الشرق الأوسط النفطية والاقتصادية، بعدما تأكدت شركات الصناعة العسكرية والنفطية من حصولها على الأرباح، كما بقيت الولايات المتحدة الأمريكية متربعة على عرش الانفاق العسكري إذ تمثل لوحدها أكثر من 50 بالمئة من مجموع الانفاق العسكري العالمي عام 2014:

الشكل رقم (01): البلدان العشرة الأعلى إنفاقا عسكريا في العالم لعام 2014 بالمليار دولار

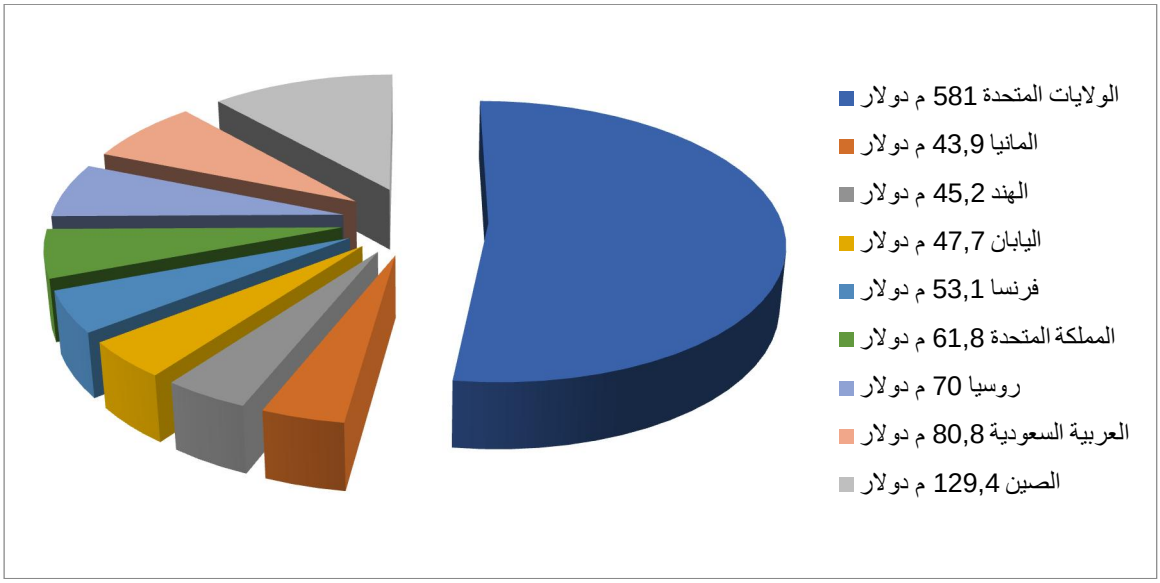

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

و كشف معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن الحجم الإجمالي للإنفاق العسكري لدول العالم بلغ في عام 2021 أكثر من2.113 تريليون دولار وهو أكبر إنفاق في التاريخ حيث كان عام 2021 هو العام السابع على التوالي في النمو المستمر للإنفاق العسكري، فيما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية منها لوحدها فقط801 مليار دولار أي ما يمثل 40 بالمئة.

6. خلاصة:

الولايات المتحدة الأمريكية هي الاقتصاد الرأسمالي الأول عالميا في اعتماده على اقتصاد الحرب، سواء من حيث الأرقام المطلقة لحجم هذا الإنفاق أو من حيث انتشار جيوشها على مستوى العالم وقدرات التسليح التي تمتلكها، وأيضا من حيث نسبة تجارة السلاح والتكنولوجيا الحربية التي تطورها، ومن حيث عدد الحروب التي خاضتها أو لا تزال تخوضها، وقد كان للقطاع العسكري الرأسمالي اعتبارات اقتصادية هامة في الولايات المتحدة في فترات الأزمات الاقتصادية أهمها تحريك النمو الاقتصادي، تصريف فائض الإنتاج، ربط التكنولوجيا المدنية بمنافع التكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى عوائد الهيمنة وأهمها ضمان بقاء الدولار عملة التداول الأولى عالميا، وبالنسبة للبلدان النامية التي تعتبر أراضيها مسرحا للعمليات العسكرية الأمريكية فإن انعكاسات هذه الاستراتيجية كانت ولا تزال جد خطيرة على كافة الصعد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، وفي ظل الاوضاع العالمية الراهنة والمتأزمة على العديد من الصعد الاقتصادية والأمنية والبيئية منذ الأزمة الصحية "كورونا" والتي اجتاحت العالم أجمع، مرورا إلى الأزمة الروسية والأوكرانية وانعكاساتها السلبية على "الأمن الطاقوي" و" الأمن الغذائي" للعالم، وفي ظل تأزم العلاقات الاقتصادية بين قطبي الاقتصاد العالمي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فإن احتمالية أن تلجأ الولايات المتحدة إلى آلتها العسكرية لتفادي الأزمات ونشيط اقتصادها صارت احتمالية كبيرة جدا ومخاطر ذلك أصبحت عالية جدا على البلدان النامية خصوصا الغنية بالموارد مثل البلدان العربية.

7. صحة فرضيات الدراسة:

وضعنا مجموعة من الفرضيات كإجابات محتملة عن الاشكالية الرئيسية تقبل التأكيد كما تقبل النفي، نختبر صحتها كما يلي:

- ✓ **بالنسبة للفرضية الأولى والتي جاءت كما يلي**: [1]تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الانفاق العسكري المتزايد باستمرار إبان فترات الأزمات الاقتصادية كوسيلة استراتيجية لتجاوزها؛ تم التأكد من صحتها عبر تتبع مجموعة من الأزمات إذ زاد حجم الانفاق العسكرية في فترة أزمة الكساد الكبير بـ 177 %، وفي الازمة الدورية 1948-1949 زاد بعشرة أضعاف، مرورا إلى الأزمة المالية العالمية التي ارتفعت فيها المبيعات العسكرية الأمريكية بأكثر من 30 % كما ارتفعت عوائد بعض الشركات العسكرية الأمريكية إلى 300% .
- ✓ **بالنسبة للفرضية الثانية والتي جاءت كما يلي**: تنعكس هذه الوسيلة المنتهجة من قبل الولايات المتحدة سلبا على بقية بلدان العالم خصوصا البلدان النامية والغنية بالموارد فقد تم التأكد من صحتها إذ سجلنا بموجب قانون "مونرو" أكثر من 102 حالة تدخل عسكري في القارتين الأمريكيتين في أقل من قرن، انفراج أزمة 1929 مع بداية الحرب العالمية الثانية، تجاوز أزمة 1949 عبر الحرب الكورية 1950-1954، وأزمة عام 2001 وأحداث الحادي عشر من سبتمبر واحتلال العراق عام 2003.

8.تحليل نتائج الدراسة:

- ✓ تاريخيا، يعتمد الاقتصاد الامريكي بشكل كبير ومباشر على الانفاق العسكري المتزايد باعتباره قاطرة للنمو وقاطرة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ تحرك الولايات المتحدة الأمريكية دوما آلتها العسكرية في الخارج لحماية اقتصادها في الداخل؛
- ✓ للحروب الخارجية التي تقوم بها الولايات المتحدة آثارا مباشرة على اقتصادها ومخطط لها سلفا؛
- ✓ تعالج الولايات المتحدة أزماتها الاقتصادية بالحروب في أراضي الآخرين عبر وسائل و استراتيجيات مختلفة، خصوصا الغنية منها بالموارد، مثل: الصومال، العراق، أفغانستان؛

✓ تتزايد المخاطر العسكرية والأمنية على البلدان الضعيفة و الغنية بالموارد"كالبلدان العربية"، كلما زادت مخاطر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الأمريكي.

9.الهوامش:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **(الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية)**، 2009، الإسكندرية، ص:291.

[2] Nbeer Gordon, (**The American Business Cycle**),1986, New York.p. 03.

[3] مرسي فؤاد، **(الرأسمالية تجدد نفسها)**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، الكويت، ص:400.

[4] فونتانال جاك، ترجمة محمود إبراهيم، **(العولمة الاقتصادية والأمن الدولي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر، ص: 25.

[5] نفس المرجع السابق، ص:34.

[6] غلين روبرت، **(الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية)**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، دبي، ص: 52.

[7] كبة إبراهيم، **(دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي)**، مطبعة الإرشاد، 1970، بغداد، ص: 522.

[8] - دوران بيير وآخرون، ترجمة أنطوان حمصي، **(الكتاب الأسود للرأسمالية)**، دار الطليعة الجديدة، 2006، دمشق، ص:116.

[9] نوار عبد العزيز سليمان وجمال الدين محمود، **(تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين)**، دار الفكر العربي، 1999، القاهرة، ص:99.

[10] Ballerine Bertrand, **(Refonte du système International et stratégie**),Défense Nationale, 1995. Paris.p.50.

[11] Gère François, **(L'Année Stratégique Mondial)**,2016, Paris.p152.

[12] فونتانال جاك، مرجع سبق ذكره، ص:13.

[13] المديني توفيق، **(وجه الرأسمالية الجديد)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004، دمشق، ص:127.

[14] نفس المرجع السابق، ص:129.

[15] إ. بلجوك، ترجمة علي عبد الحسن القزويني، **(الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989. ص: 53.

[16] يونس محمد إيهاب، **(النفقات العسكرية الأمريكية)**، مجلة النهضة، المجلد الحادي عشر، (العدد الرابع)، 2010، عمان، ص:07.

[17] نفس المرجع السابق، ص:07.

[18] هارمن كريس، **(الاقتصاد المجنون، الرأسمالية والسوق اليوم)**، ترجمة وإصدار مركز الدراسات الاشتراكية، 2000، القاهرة ، ص: 150.

[19] نفس المرجع السابق، ص:151.

[20] نفس المرجع السابق، ص: 152.

[21] مرسي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص: 400.

[22] يونس محمد إيهاب، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[23] مرسي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص:401.

[24] فونتانال جاك، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[25] كريتزمان جويل، ترجمة محمد بن سعود الحصيمي، **(موت النـــــقود)**، دار الميمان، 2012، الرياض، ص:41.

[26] فونتانال جاك، مرجع سبق ذكره، ص:168.

[27] مرسي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص: 403.

[28] فونتانال جاك، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

[29] يونس محمد إيهاب، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[30] دوران بيير وآخرون، ترجمة أنطوان حمصي، (**الكتاب الأسود للرأسمالية**)، دار الطليعة الجديدة، 2006، دمشق، ص:296.

[31] فونتانال جاك، مرجع سبق ذكره، ص:287.

[32] شلبي السيد أمين، (**من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**)، مكتبة الأسرة ، 2005، القاهرة، ص:173.

[33] ولعلو فتح الله، (**نحن والأزمة الاقتصادية العالمية**)، المركز الثقافي العربي، 2009، الدار البيضاء، ص:73.

[34] نامق صلاح الدين، (**قادة الفكر الاقتصادي**)، دار المعارف، 1986، القاهرة، ص:39.

[35] غالبرايث جون كينيث ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، (**تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر**)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، الكويت، ص:265.

[36] نفس المرجع السابق، ص: 265.

[37] مرسي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص: 401.

[38] تشومسكي ناعوم، ترجمة مازن الحسيني، (**الليبرالية الجديدة والنظام العولمي**)، دار التنوير، 2000، رام الله، ص:27.

[39] زكي رمزي، (**الاقتصاد السياسي للبطالة**)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، الكويت، ص:312.

[40] هارمن كريس، (**الاقتصاد المجنون، الرأسمالية والسوق اليوم**)، ترجمة وإصدار مركز الدراسات الاشتراكية، 2000، القاهرة، ص:155.

[41] رحيمة العبود عبد الأمير، (**دراسات في الاقتصاد الدولي**) ، دار دجلة، 2011، عمان، ص:303.

[42] عبد السلام رضا، (**أزمة مالية أم أزمة رأسمالية**)، المكتبة العصرية،2010، القاهرة، ص: 161.

[43] أمين سمير، ترجمة فهيمه شرف الدين، (**الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن الواحد والعشرين**)، دار الفارابي، 2002، بيروت، ص:110.

[44] Moreaus Philippe,**(Relations Internationales)**,Seuil ,1992, Paris. P. 252.

[45] يونس محمد إيهاب، مرجع سبق ذكره، ص:14.

[46] المديني توفيق، مرجع سبق ذكره، ص:157.

[47] زلوم عبد الحي، (**أزمة نظام، الرأسمالية والعولمة في مأزق**)، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، عمان، ص:256.

[48] زلوم عبد الحي، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص:75.

[49] نفس المرجع السابق، ص:149.

[50] بيلجر جون، ترجمة إسماعيل داوود، (**حكام العالم الجدد**)، مكتبة الأسرة، 2008، القاهرة، ص:207.

[51] زلوم عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص:76.

10. قائمة المراجع:

1- عبد الحميد عبد المطلب، (**الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**)، الدار الجامعية، 2009، الإسكندرية.

2- مرسي فؤاد، (**الرأسمالية تجدد نفسها**)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، الكويت.

3- فونتانال جاك، ترجمة محمود إبراهيم، (**العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، الجزائر.

4- غلين روبرت، (**الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**)، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004،دبي.

5- كبة إبراهيم، (**دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**)، مطبعة الإرشاد، 1970، بغداد.

6- دوران بيير وآخرون، ترجمة أنطوان حمصي، (**الكتاب الأسود للرأسمالية**)، دار الطليعة الجديدة، 2006، دمشق.

7- المديني توفيق، (**وجه الرأسمالية الجديد**)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004، دمشق.

8- زلوم عبد الحي، (**أزمة نظام، الرأسمالية والعولمة في مأزق**)، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، عمان.

9- تشومسكي ناعوم، ترجمة مازن الحسيني، (**الليبرالية الجديدة والنظام العولمي**)، دار التنوير، 2000، رام الله.

10- زكي رمزي، (**الاقتصاد السياسي للبطالة**)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، الكويت.

11- هارمن كريس، (**الاقتصاد المجنون، الرأسمالية والسوق اليوم**)، ترجمة وإصدار مركز الدراسات الاشتراكية، 2000، القاهرة.

12- ولعلو فتح الله، **(نحن والأزمة الاقتصادية العالمية)**، المركز الثقافي العربي، 2009، الدار البيضاء.
13- نامق صلاح الدين، **(قادة الفكر الاقتصادي)**، دار المعارف، 1986، القاهرة.
14- غالبرايث جون كينيث ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، **(تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر)**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، الكويت.
15- كريتزمان جويل، ترجمة محمد بن سعود الحصيمي، **(موت النـــــقود)**، دار الميمان، 2012، الرياض.
16- شلبي السيد أمين، **(من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد)**، مكتبة الأسرة ، 2005، القاهرة.
17- زلوم يحي، **(نذر العـــــولمة)**، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1998،عمان.
18- رحيمة العبود عبد الأمير، **(دراسات في الاقتصاد الدولي)** ، دار دجلة، 2011، عمان.
19- عبد السلام رضا، **(أزمة مالية أم أزمة رأسمالية)**، المكتبة العصرية،2010، القاهرة.
20- أمين سمير، ترجمة فهيمه شرف الدين، **(الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن الواحد والعشرين)**، دار الفارابي، 2002، بيروت.
21- نوار عبد العزيز سليمان وجمال الدين محمود، **(تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين)**، دار الفكر العربي، 1999، القاهرة.
22- بيلجر جون، ترجمة إسماعيل داوود، **(حكام العالم الجدد)**، مكتبة الأسرة، 2008، القاهرة.
23- يونس محمد إيهاب، **(النفقات العسكرية الأمريكية)**، مجلة النهضة، المجلد الحادي عشر، (العدد الرابع)، 2010، عمان.
24- إ. بلجوك، ترجمة علي عبد الحسن القزويني، **(الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

باللغة الأجنبية:

25- Ballerine Bertrand, **(Refonte du système International et stratégie**),Défense Nationale, 1995. Paris.
26- Gère François, **(L'Année Stratégique Mondial)**,2016 , Paris.
27-Nbeer Gordon, (**The American Business Cycle**),1986, New York.
28-Moreaus Philippe**,(Relations Internationales)**,Seuil ,1992, Paris.